وسم المبهمات في العربية :

" بحث في مظاهر من كفاية النظرية النحوية العربية الوصفية والتفسيرية

محمد الصّحبي البعزاوي

تمهيـــــد:

نسعى من خلال هذا البحث إلى المساهمة في تفهّم بعض خصائص العربيّة والاستدلال على ما بلغته النّظريّة النّحويّة من قدرة على الوصف والتفسير. وقد انطلقنا من تصور نعتبره أساسيا في تحقيق هذين الهدفين، وهو أنّ "المبهمات" في العربية وما يتصل بها من قضايا وسمية ظاهرة من بين الظواهر النحوية التي تمكّن من فهم كيفية اشتغال النظرية ومن ملاحظة مظاهر التناسق في التفكير النحوي.

ولم تكن ملاحظتنا أهمية وسم المبهمات، وما تفضي إليه من قضايا إعرابية دلالية متولّدة من فراغ وإنّما نتجت عن قراءتنا بعض الأعمال اللّسانيّة الغربية والعربيّة المتعلقة بها سواء من حيث تفسيرها أو من حيث وصفها والتعامل معها متى كان الموضوع المدروس على صلة بها .

وقد خلصنا فيما اطلعنا عليه من مصادر في الموضوع إلى أنّ "الإبهام" لم يكن ظاهرة ملازمة لنظام نحوي دون آخر وإنّما هو ظاهرة عامّة تجري في عدد من الأبواب النحوية كأقسام الكلام والإعراب والعمل والتعلق الوظيفي ، وتطرح عددا من القضايا اللسانية الهامّة كقضايا الوسم المطابقي والموضع الإعرابي والتمثيل النحوي وغيرها من القضايا . ولذلك بدا جديرا بالدراسة ولاسيما حين أصبح التوجّه اللساني العام يطمح إلى رصد الخصائص الكلية المشتركة بين الألسنة البشرية بصرف النظر عن القرابة بينها أو هو

يدرس خصائص الأنحاء الخاصة وما تقتضيه من عمليات حوسبية وتمثيلية بالنظر إلى المبادئ الكلية التي تمثل قاسما مشتركا بين مختلف اللغات .

وفي سياق هذا التوجّه اللّساني العامّ فقدت بعض التصوّرات اللسانية نجاعتها التفسيرية واستُبدلت بتصوّرات لسانية أخرى من قبيل استبدال شومسكي الفكرة القائلة بأنّ اللغة مجموعة قواعد تستعمل لتشكيل المركبات النحوية بنظرية "المبادئ والمقاييس" (Theory of Principles and Parameters) قصد تفهّم اللغة الدّاخلية (Internal language) وتحديد كيفية اشتغالها عرفانيا (CHOMSKY ، 8/1995-10 و13-16) . وهذا التصوّر الذي يتلازم فيه ما هو فردي (داخلي) مع ما هو كليّ يجعل من القضايا الإعرابية والدلالية المختلفة وما تفضي إليه من عمليات تمثيل و تأويل إطارا ملائما لوصف اللغات البشرية وتحديد قدراتها التفسيرية .

ويبدو أن "الإبهام" باعتباره سمة مشتركة بين مختلف المقولات الوظيفية ونقطة تقاطع بين الأنحاء الخاصّة إطار مناسب يمكن اعتماده في اختبار مدى نجاح التصور الأدنوي الذي يطمح إلى تحقيق نوع من الملاءمة بين عمليتي الوصف والتفسير في مختلف اللغات البشرية (chomsky، 11-10/2002) وفي الاستدلال على مدى قدرة النظرية النحوية العربية على تحقيق هاتين الكفايتين.

ومع أنّ شومسكي قد حدّد في بحثه عن مقومات "النّحو الكلّي" مواصفات لذاك النّحو منها قيامه على **مبادئ بسيطة** تشمل أغلب الظواهر فتفسّرها فإنّنا نلاحظ في عدد من نظرياته الجزئية كنظريّة الأدوار المحورية الرّاجعة بدورها إلى نظريّة س -المسقطة (x) ونظرية العمل والرّبط ومقاربة "المبادئ والمقاييس" صعوبات في تفسير عدد من الظواهر اللّغوية الخاصّة كمسألة وسم بعض أسماء الاستفهام المبهمة في الأنقليزية من قبيل [what] و [who] و وسم الضمير [It] والاسمين [There] و [that] في

البنية اللّغوية المنجزة وما يتولّد عن هذه المسألة من إشكاليات تتعلّق بوظيفة العناصر المذكورة وصلتها بما بعدها في تلك البنية.

وخلاصة هذه الملاحظة أنّه إذا كان نحو الإ نجليزية قائمًا على قواعد مستمدّة من نظام الإنجليزية اللّغوي استنادا إلى تصوّ ر منهجي يعتمد الملاحظة والوصف ويراوح بين الاستدلال والقياس في استنباط تلك القواعد ولم يتمكّن في مقابل ذلك من تعليل بعض الإشكاليات الرّاجعة إلى ذاك النّظام فكيف يمكن تقديم بعض قواعده على أساس أنّها مبادئ عامّة تصلح لاستيعاب ظواهر لغويّة أثيرت في لغات بشر ية أخرى وتعاملت معها أنحاء خاصّة[1] ؟

إنّ فكرة البحث عن مفهوم "النّحو الكلّي" قد مكّنت اللّسانيين من التنبّه إلى التقاطعات الموجودة بين اللّغات البشريّة ودفعتهم إلى التّفكير في كيفيّة التّعامل معها في إطار إبراز اتّصال اللّغات وانفصالها مثلما دفعتهم إلى البح ث في أسباب تماسك الأنحاء و قدرتها على وصف قضاياها وتفسيرها .

وقد رأينا بناء على بعض الإشكاليات التّي أثارها شومسكي وغيره من اللسانيين في تعاملهم مع عدد من الأسماء المبهمة كأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة والضمائر والموصولات الاسمية أن نهتم بمجموعة **الذي وأخواتها** وما تطرحه من قضايا إعرابية دلالية،

---

[1] ـ نذكّر في هذا السّياق بأنّ ظهور مفهوم "المبادئ العامّة" قد ترتّب على مسار في البحث اللّساني يسعى إلى تأسيس فكرة "النّظام الأساسي" أو "النّحو العام" أو "النّحو الكلّي". وقد تواتر هذا "التّصور عند يالمسلاف (1935) ويسبيرسن (1937) وتانيار (1988) وشومسكي في مختلف مناويله بداية من 1965 ولاسيما في البرنامج الأدنوي (1995) الذي يقرّ فيه بأنّ مقاربة المبادئ والمقاييس تقطع مع الأفكار الأساسية في المناويل السابقة ولا سيّما مع الفكرة القائلة بأنّ اللّغة مجموعة قواعد تستعمل لتشكيل المركّبات النّحوية. فليس للغات حسب هذه المقاربة قواعد مألوفة وإنّما توجد مبادئ كلّية ونسق نهائي من الاختيارات فيما يتّصل بكيفيّة إجراء المقاييس . وعلى هذا فإنّ اللّغة تنخرط في نظر شومسكي ضمن نسق الأنظمة العرفانيّة المتّصلة بالدّماغ البشريّ (Chomsky ، 1995، ص 7).

من قبيل الوسم المطابقي والتداخل بين الاستفهام والموصول والجزاء، لتفسير كيفيّة انتظام المعطيات في النّظريّة النّحوية العربية وللتأكيد على أهمية المباحث التي تطرق لها النحاة العرب القدامى ولاسيما مبحث العلاقة بين المسائل المذكورة أعلاه .

وعليه فنحن ننبّه في مقدّمة هذا البحث إلى أنّنا نروم من خلاله تحقيق غرضين أساسيين على الأقلّ :

- أوّلهما: ردّ بعض التصوّرات السّائدة التّي تقرّ بأنّ النظريّة النّحويّة العربيّة قاصرة عن تفسير عدد من الظواهر اللّغوية وأنّ تلك الظواهر لا يمكن أن توجد لها حلول إلاّ في فضاء اللّسانيات الحديثة . ومع أنّنا لا ننفي أهميّة الدرس اللّساني الحديث ولا نعرض عن الآفاق المنهجيّة والمعرفيّة التّي يطرحها فإنّنا لا نسلّم في المقابل بقصور النّظريّة النّحوية العربية عن وصف الظواهر اللّغوية وتفسيرها. فهي محكومة بعدد من المبادئ وظيفتها حلّ القضايا النّحو ية وتعليل ما ينشأ بينها من صلات.

- أمّا ثانيهما فيتعلّق بالتنبيه إلى أنّ صعوبة حلّ بعض القضايا النحوية التي وُجدت في الدرس اللّساني الحديث راجعة في تصورنا إلى الفجوات التي طرأت على مراحل التأريخ لمفهوم النحو الكلي و أهمّها إقصاء اللسانيين النحو العربي، عن قصد أو عن غير قصد، من دائرة اهتماماتهم وحرصهم على تأسيس منطلقات نحو عام بمعزل عنه مع أنّ بعض مبادئه يمكن أن تكون، لما تتصف به من بساطة، مبادئ كليّة قادرة على تفسير عدد من القضايا والإشكاليات في ألسنة بشرية مختلفة ولا سيّما في اللّسان الإنجليزي .

وعلى هذا الأساس فإنّنا **نفترض** أنّ مسألة وسم المبهمات في العربيّة وما تفضي إليه من قضايا مطابقية مظهر وجيه من بين المظاهر الدّالة على الطرافة في التفكير والمعالجة النحوية . و**نفترض** أيضا أنّ الأسماء المبهمة، وهي أسماء مبنية عاجزة عن الاكتفاء بذاتها ،

معربة موضعيا فيكون "الموضع" دليلَ اكتفاءِ الاسم وكماله **ومُؤَشِّرَ** وسم وظيفي في آن واحد .

1ـ المبهمات في العربيّة :

1.1. حدّ المبهم:

لقد وردت لفظة "المبهم" في سياقات عديدة في مجال الوسم الإعرابيّ الدّلالي . فقد وصلها النحاة ببعض أقسام الكلام واعتمدوها في التعليل النّحوي. فالمبهم مفهوم نجده جاريا على الموضع والمحلّ ومتّصلا بالتّفسير والتّعويض والتوضيح والتخصيص . وهو في نظام العربيّة وفي غيره من الأنظمة النّحوية خاصّية من خصائص الحروف وسمة من سماتها . فالأصل في الحروف ا لإبهام لكونها لا تفيد بذاتها والأصل في الأسماء التمام . إلاّ أنّ النّحاة قد ميّزوا بين الأسماء التّامة والأسماء النّاقصة غير المتمكّنة لأنّ الأسماء غير المتمكّنة شبيهة في احتياجها إلى التّعلّق بغيرها بالحروف . وقد وصف سيبويه الأسماء الموصولة بالنّاقصة لأنّها شديدة الاحتياج إلى الصلة وذهب إلى أنّ "مَنْ" و "ما" "لمْ يُرَدْ بهما خِلْوَيْن شيء (...) وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى" (الكتاب، 2/ 106).

وعرّف أبو سعيد السيرافي الأسماء غير المستقلّة بنفسها بقوله : "هي المحتاجة إلى الصّلات لأنّ الأسماء في أصل موضوعها للدّلالة على المسمّيات والتمييز بين بعضها وبعض . فإذا صار بعض الاسم إلى حدّ لا يدلّ بنفسه على المسمّيات واحتاج ما يوضّحه ويكشف فحواه حلّ بما بعده من تمامه محلّ الاسم الواحد" (شرح كتاب سيبويه، 1/ 140).

فالمبهم موضوع في اللّغة لتأدية مختلف المعاني النّحوية متى اقترن بغيره تركيبيا. وقد أطلق النّحاة على المفهوم صفات عديدة تدلّ على عدم تمامه وحاجته إلى ما بعده كالنّاقص[2] وغير المتحصّل[3] والملتبس[4] وعلّلوا بواسطتها توقف صحّة معنى الاسم المبهم

[2] سيبويه، الكتاب 2/106-107.

على صلته التّي توضّحه وتشرحه وتزيل إبهامه . فهو لا يستبدّ بنفسه ولا يفيد معنى إلاّ بصلته وهي بذلك كالجزء التّابع له تتنزّل منه منزلة التنوين من الاسم ومنزلة الفاعل من الفعل في باب الإعراب والعمل النّحوي.

2.1. من أصناف المبهمات في العربية، "الذي وأخواتها":

ذكرنا في موضع متقدّم أنّ "المبهم" في النّظرية النّحوية العربية مفهوم مرتبط بالرقصان والالتباس لتوقّف معناه على ما يتبعه . وقد حدّث النّحاة في هذا الإطار عن درجات الإبهام فميّزوا بين الاسم المبهم والاسم الموغل في الإبهام وبيّنوا أنّ الموغل في الإبهام مهيّأ أكثر من المبهم ليكون في مواضع اسميّة مختلفة.

وفي هذا الإطار حدّثوا عن علاقة "الذي" بـ "من" و "ما" و "أيّ" وعدّوها مبهمة أكثر منهنّ فجعلها ابن السرّاج أمّ ال باب وعقد لها بابا أطلق عليه "باب أخوات الذي " (الأصول، 2/ 323).

فالذي وأخواتها من أصناف المبهمات في العربية تساهم بالإضافة إلى عدد من الأصناف الأخرى المعوّضة للأسماء كالضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام والظروف في توسيع مقولة الاسمية في النّظرية النّحوية العربية .

وقد أكّد النّحاة رسوخ المبهمات المذكورة في باب الأسماء وجريانها في المواضع الاسمية حين فرّقوا بين دلالة الأسماء المبهمة ودلالة الحروف . فالمبهمات من الأسماء "تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها، وإنّما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الإبهام ورفعه عنها لا لإثبات ذلك الإبهام في الصلة " (الرّضي، شرح الكافية،1/ 40-41). وأمّا

---

[3] ابن السّراج، الأصول في النّحو 2/ 262.

[4] ابن يعيش، شرح المفصّل 2/ 126.

الحروف فمعناها لا يكون إلاّ في غيرها وعلى هذا كانت قسما من أقسام الكلام مس تقلاّ بذاته وصفه بعض النّحويين بخلوّه من دليل الاسم والفعل (الزجاجي، الإيضاح، 55).

وإذا كانت المبهمات لا تجري في المواضع الاسمية إلاّ بما يكون بعدها في باب الإعراب والعمل النّحوي وكانت وظيفة تلك التوابع توضيح المبهمات باعتبار أنّ الأصل العامّ المتحكّم فيها هو "شرط رفع الإبهام عنها عند استعمالها " (الشاوش، 2001، 1059) فإنّنا نلاحظ أنّ "الإبهام" لم يكن جاريا عند النّحاة في مستوى الإجراء والاستعمال فحسب وإنّما كان جاريا في مستوى التصوّر أثناء تفريقهم بين المفاهيم النّحوية ورسمهم ملامحها.

وعلى هذا الأساس نعمل في بحثنا هذا على معالجة علاقة "منْ" و "مَا" و "أيّ" ب"الذي" في إطار دراسة العلاقة بين أبنية الاستفهام والجزاء والموصول وما تطرحه من إشكاليات .

فالذي وأخواتها تجري في مواضع إعرابية مختلفة فتثير عددا من الإشكاليات النّحوية منها إشكالية الوسم وما تفضي إليه من معالجة لعدد من السّمات المطابقية كالجنس والعدد والتعيين والوظيفة النّحوية والدور المحوري و العلاقة بين الأبنية المتركّبة بها وما تثيره من قضايا تتعلّق بالتداخل الحاصل بينها في باب الإجراء النحوي .

2ـ تعليل اعتبارهم "الذي " أمّ الباب :

2-1 توقف معنى الذي على صلته :

لم يختلف النحاة في تعليل تقدّم {الذي } عن{ مَنْ،ما ، أيّ } في الإبهام. فهو عنصر مكمّل للمجموعة (complementaire) في معنى أنّه **محتوى** ضمنها على النحو التالي:{الذي} { مَنْ، ما ، أيّ }. ولكنّ انتماءه إلى المجموعة لا يجعله عنصرا مكافئا لعناصرها لكونه يختصّ بما لا تختصّ به سائر عناصر المجموعة .

وأهمّ ما يميّز { الذي } عن أخواته توقّف معناه على صلته . فهو بمثابة المجموعة الفارغة {Ø} ما لم يكن موصولا بشيء يصحّح معناه ويساعده على ملء مو ضعه الإعرابي في البنية العاملية. فهو في تصوّر ابن السرّاج " اسم مبهم معـــرفة لا يصحّ معناه إلاّ بصلتـه" (الأصول، 262/2). أمّا {منْ، ما، أيّ } إذا كنّ استفهاما أو جزاء فإنّهنّ " لم يحتجن إلى صلات وكنّ أسماء على حدتهنّ تامّات " (نفسه/323).

وقد راعى النحاة هذه الخاصية في وصف { الذي } والتفريق بينها وبين عناصر المجموعة رغم إقرارهم بشيوع دلالة العناصر المذكورة واشتراكها في صفة الإبهام. فحدّثوا عن ضرورة توفّر قيدين حتّى يصبح حكم {الذي} حكم سائر الأسماء التّامة وهما:

- القيد الأوّل: لا تتمّ صلة {الذي } إلاّ بكلام تامّ وهي " توصل بأربعة أشياء بالفعل والمبتدأ والظرف والجزاء بشرطه وجوابه" (الأصول، 266/2).
- القيد الثاني: لابدّ من أن يكون في صلته ما يرجع إليه فإن لم يكن كذلك "فليس

بصلة له" (نفسه).

وإذا كنّا نفهم من القيد الثاني الفرق بين ما يكون صلة وما لا يكون كذلك فإنّن ا نفهم أيضا دور التركيب النحوي في تفسير الاسم الموصول ورفع الإبهام عنه . ولذلك شدّد النّحاة على ضرورة توفّر العنصر العائد في الصّلة . وتردّدت في بحـوث اللّسانيين مفاهيم تأخذ بعين الاعتبار العلاقة الرابطة بين العنصر العائد ومفسّره في التركيب من قبيل مفهوم التقارن الإحالي (la co-référence) ومفهوم السّابق (l'antécédant) الذي اعتبره تانيار(Tesnière)من المفاهيم الدّالة على قصور النّحو التقليدي في تحديد طبيعة العلاقة بين العائد ومفسّره ولذلك استبدله بمفهوم "المورد الدلالي" (la source sémantique) (1988/86-87) .

وقد ذكر الهيشري أنّ تعدّد المصطلحات المستخدم في تعيين العلاقة بين العنصر العائد ومفسّره في الدّراسات اللّسانية يدلّ بوضوح على انشغال علماء اللّسان "بالبحث عن التّسمية المناسبة المعبّرة عن وظيفة المفسّر من ناحية وموقعه من الضمير من ناحية أخرى " (349/2003).

خلاصة القول إذن أن الا هتمام بالمبهمات وما تثيره من قضايا تركيبية ودلالية قد كان من المشاغل الأساسية في النحو العربي القديم و في الدرس اللّساني الحديث رغم تباين الأهداف[5] وتغيّر المناويل النظرية الواصفة.

2 -2 درجات الإبهام في الذي وأخواتها :

يمكن أن نوجز العلاقة بين الذي وأخواتها بالنظر إلى ما يوجد بينها من مراتب في سلّم

الإبهام. وقد اعتمد النحاة هذه السلّمية في وصف الأسماء التي لا يحسن السكوت عليها عندهم وبيان ما يوجد بينها من اتصال . فلم يكتفوا بالتفريق بين "الاسم الذي يحسن السكوت عليه"

و"الاسم الذي لا يحسن السكوت عليه" باعتباره ناقصا وغير تام ، بل ذهبوا إلى تصنيف الأسماء الناقصة حسب درجة إبهامها فاستعملوا مفاهيم من قبيل " مبهم" " أشدّ إبهاما " "أقلّ إبهاما " (شرح المفصل ،7/2) وهي مفاهيم تشكل مراتب الإبهام وتؤكّد سلّميته.

فليس الإبهام نقطة تتقاطع فيها الذي وأخواتها وإنّما هو حيّز تسترسل فيه العناصر وتترتّب بحسب قربها من الحروف وبعدها عنها .إذ يكون العنصر الموسوم أكثر من غيره من العناصر

---

[5]- نشير في هذا السياق إلى أنّ الأنحاء القديمة لم يكن من أهدافها مجاوزة اللسان الواحد في الوصف بينما أخذت بعض التصورات اللسانية الحديثة على عاتقها مهمة وصف الألسنة البشرية المختلفة (ن. الشريف، 62/2007).

بعمومه و شيوع دلالته "أشدّ إبهاما" من العناصر الأخرى وفي مقابل ذلك فإنّ العنصر الذي يتقلّص عمومه وتتحدد دلالته جزئيا يكون "أقلّ إبهاما" وهكذا .

وقد اعتمد النحاة هذا المقياس في التفريق بين {الذي}وأخواتها ووصفوها بكونها "أشدّ إبهاما" منهنّ لأنّها تصلح "لكلّ موصوف (...) وهي تقوم في كلّ موضع مقام الصّفة " (الأصول،2/ 341-342) . فربطوا درجة إبهام الاسم الموصول بدلالته أو بوقوعه وجعلوا الاختلاف في الوقوع سببا دلاليا وجيها يبرّر تفاوت عناصر المجموعة في درجة الإبهام .

وبما أنّ {الذي} اسم مبهم يقع على كلّ شيء عندهم بما أنّه :" يقع على كلّ مذكّر من العقلاء وغيرهم " (شرح المفصل،139/3)، فهو أشدّ إبهاما من باقي عناصر مجموعته . فأنت بإمكانك أن تقول **" جاءني زيد الذي قام أبوه " و" رأيت الثوب الذي تعرفه"** ولا يمكنك أن تقول **" جاءني زيد مَنْ عندك " ولا رأيت الثوب مَا تعرفه "** لأنّ **الذي** تجري في المواضع التي تجري فيها **مَنْ** و**مَا** و**أيّ** عندما يكنّ موصولات مع أنّ مَنْ ومَا وأيّ لا يجرين مجرى الذي في كلّ مواضعها وإن كنّ يشاركنها في كونها لا تفيد بنفسها ولابدّ من كلام بعدها .

فـ{مَنْ} تكون عندهم مبنية كـ{الذي} وهي بمعناها بما أنّها تحتاج من الصلة إلى مثل ما احتاجت إليه {الذي}إلاّ أنّها:" لا تكون إلا لذوات من يعقل "(شرح المفصل144/3). و{ما} تكون مبنية كـ{الذي}لأنّها كبعض الاسم وهي" لذوات غير الآدميين وصفات الآدميين "(المبرّد، المقتضب،63/3) أي أنّها تقع " على ذوات ما لا يعقل وعلى صفات من يعقل " (شرح المفصل3/ 144). وأمّا {أيّ} فتحتاج إلى كلام بعدها تتم به اسما كاحتياج الذي ومن وما إلاّ أنها تختلف عنهن بكونها عند بعض النحويين معربة " لتمكنها بلزوم الإضافة لها حملا لها على نقيضها ونظيرها وهو بعض وكل "(نفسه)[6]. وهي عند ابن السرّاج، وعند غيره من النحويين،

[6] ـ يمكن العودة بخصوص اختلاف النحاة في إعراب أيّ أو بنائها إلى المسألة الثانية بعد المائة في الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ج709/2.

شبيهة بالذي عندما تكون خبرا لأنّها " بعض لما تُضاف إليه مبهم مجهول "(الأصول 326/2). وهي أشدّ إبهاما مِن {مَنْ و ما}لوقوعها على كلّ شيء " ممّن يُعقل ولا يُعقل من حيوان وغيره" (شرح المفصل 129/2).

ومع أنّ {أيّ} تقع على كلّ شيء مثل {الذي} فإنّ {الذي} أشد إبهاما منها لأنّ {أيّ} تفيد "بتعيض ما أضيفت إليه "(نفسه144/3). فإذا قلت" لأضربنّ أيّهم في الدّار" فإنّ المراد " لأضربنّ الذي في الدّار منهم ". فـ{أيّ} بمنزلة {الذي} إلاّ أنّه لا توجد في قولك " لأضربنّ الذي في الدّار منهم" دلالة على أنّه "واحد من جماعة كما تفيد أيّ ذلك " (نفسه).

وعلى هذا الأساس تحدّث النحاة عن درجات الإبهام في الأسماء الموصولة ووصفوا ما يوجد بينها من صلات بالنظر إلى تلك المراتب . فخلصوا إلى أنّ { منْ و ما و أيّ } تقع في تصوّرهم في خط مسترسل مع {الذي}عندما يكنّ في غير الاستفهام والجزاء . فتكون {الذي } في أقصى مراتب الإبهام بما أنّ لها تصرّفا مغايرا لأخواتها ثم تليها {أيّ} لوقوعها على كلّ شيء ممن يعقل ولا يعقل واقترابها من {الذي} في عموم دلالتها و شيوعها ثم تليها{ ما } وقد جُعِلت لذوات ما لا يعقل وصفات من يعقل لتكون {مَنْ} في أدنى مراتب الإبهام لوقوعها على ما يعقل دون غيره من الصفات .

إنّ ما توصّلنا إليه من تحليل لمراتب الموصولات الاسمية هو الأساس الذي اعتمده النحاة في وصف هذه المجموعة وتفسير كيفية انتظامها في النظرية النحوية العربية. وهو الأساس الذي جعلوا بموجبه {الذي} أمّا للباب لها من العموم ما يسمح لها بملء مواضع أخواتها إعرابيا ودلاليا. فهي أوّل الموصولات الاسمية في حيّز الإبهام عندهم وما بعدها من الموصولات مقيس عليها جار مجراها في تعويض الأسماء المعارف وتعيين المعاني المقولية التي تفيدها .

3ـ قضايا الوسم الإعرابي في الذي وأخواتها :

تثير دراسة المبهمات في العربية وفي غيرها من اللغات مسائل إعرابية دلالية عديدة منها مسألة المطابقة ومسألة الإعراب الموضعي وهما مسألتان متداخلتان لأنّ المطابقة ظاهرة إعرابية تصل بين أجزاء التركيب في عدد من السمات كالعدد والجنس والتعيين والوظيفة وأنّ الإعراب الموضعي وسم إعرابي للاسم غير المتمكن لكي يجري مجرى الأسماء المتمكّنة ويحقق وظيفته في الجملة.

وقد تباين النحاة العرب القدامى واللّسانيون في تعاملهم مع هاتين المسألتين لخصوصية كل الأنظمة اللغوية المدروسة ولاختلاف المقاييس المعتمدة في التعامل معهما في باب الإعراب والعمل النحوي. وعلى هذا الأساس رأينا أن نهتم بالمطابقة وبالإعراب الموضعي لا باعتبارهما من الإشكاليات الأساسية التي تتقاطع فيها الأنحاء القديمة مع الدرس اللساني الحديث فحسب وإنّما باعتبار البحث فيهما علامة على قدرة نظرية نحوية ما على وصف ظواهرها اللغوية وتحديد أسسها المنهجيّة التي تسعى بواسطتها إلى استيعاب مختلف الإشكاليات التي تثيرها لغات طبيعية أخرى أيضا، خاصّة أنّ كفاية نظرية نحوية ما قد أصبحت في بعض التصوّرات اللسانية الحديثة رهينة " قدرتها على فرز ظواهر التطابق التي توجد في اللغات الطبيعية عن الظواهر التي لا يمكن أن توجد فيها " (الفاسي الفهري / 1988، 107/2).

3ـ1 الوسم المطابقي:

المطابقة علاقة إعرابية يرتبط بمقتضاها عنصر ثانوي تابع بعنصر محوري متبوع فيماثله في عدد من السمات النحوية . ولذلك اقترنت بمعنى المماثلة بين عنصرين في الجملة فضاء المطابقة النحوية . فكانت أغلب تعريفاتها متصلة بمفاهيم "التوافق" و"المشاكلة" و"التساوي"[7] . وقد ذكر عاشور أنّ المطابقة عملية إعرابية تتلازم فيها ثلاثة أطراف هي " الموسوم أو المطابق وهو

[7] ـ ن. بعض تعريفاتها ضمن الهيشري ، 2003/ 405

الاسم والمولّد للوسم أو المطابقة وهو العامل أي المتكلّم بواسطة الألفاظ ومحلاّت التعلّق الإعرابي "(206/2004).

وسواء أكان المتكلم منويا مضمرا في الحديث عن المطابقة أم طرفا بارزا فيها باعتباره مولّد الوسم المطابقي، فإنّ المطابقة مجال تركيبي دلالي به تتحدّد المعاني المقولية الاسمية .

ورغم أهمية هذا المبحث المتّصل بتوافق العناصر المتعالقة إعرابيا في التركيب النّحوي فإنّه لم يكن على قدر واحد من الأهمّية في الأنظمة اللّغوية ، وإن كانت المطابقة في العربية وفي كثير من اللغات الأخرى وسيلة " لربط المحلّ الاسمي بمحلّ اسميّ آخر "(الهيشري، 405/2003).[8]

و المستفاد ممّا ذكرنا أنّ اشتراك الأنظمة اللغوية في اعتبار المطابقة علاقة إعرابية ترتبط بين المحلاّت الاسمية لا يعني بالضرورة توافقها في وسم الموجودات والتعامل معها لغويا . فقد يكون الربط بين المحلات الإعرابية مبدأ مشتركا بين تلك الأنظمة، ولكنّ اختلافها في الوسم المطابقي يكون من المظاهر الدّالة على خصوصيتها وعدم تناظرها تركيبيا . و في هذا السياق يمكننا أن نتحدّث عن كيفية وسم الأسماء المبهمة في النظرية النحوية العربية وكيفية وسمها في بعض الأنحاء الغربية ولاسيما في النحو التوليدي التحويلي .

وقد يفيدنا النظر إلى هذه المسألة على هذا النحو في التمييز بين المناويل الواصفة ومحاولة تقييمها انطلاقا من مقاربتها لبعض الإشكاليات المتصلة بها ومنها :

أ- كيف تتمّ المطابقة بين الاسم المبهم وبقية المكوّنات في البنية الإعرابية ؟

ب- هل يمتنع الاسم المبهم المبني من الإعراب أم هو معرب بالموضع ؟

---

[8] ـ تتأكد وظيفة المطابقة المذكورة في أغلب التصوّرات اللسانية المهتمة بالظاهرة ، ينظر على سبيل المثال David Crystal، 14/1997 و Chomsky، 2004/2002/1995 و 2005 .

ما نلاحظه في هذا الباب أن النحاة العرب قد تعاملوا مع عدد من القضايا الإعرابية من قبيل قضايا المطابقة والإعراب الموضعي والوظيفة النحوية في إطار دراستهم أصناف الاسم.
وقد ترتب على هذه الدراسة وضع جهاز متكامل يتضمّن سمات الاسم المعنوية ويختزل القضايا النحوية التي يثيرها في أشكال وسمات معيّنة.

ولم يكن بحثهم في المبهمات بمعزل عن بحثهم في أصناف الأسماء الأخرى أو عن بحثهم في باقي أقسام الكلام وإنّما كانت تمثل في تصورهم حلقة ضمن منوال متكامل هدفه وصف المعطيات وتنظيمها.

ويبدو أنّ الاسم المبهم وما يثيره من قضايا إعرابية تعكس تعقّد بنيته المقولية لم يكن مستعصيا على الوصف في النظرية النحوية العربية ولا مجاوزا للجهاز النظري الذي اعتمده النحاة العرب في تفسير القضايا الإعرابية وإنّما كان من بين المسائل التي أحوجتهم إلى وضع جهاز نظري متكامل يعلّلون به عمليات الوصف والتفسير . فقد عالجوا الأسماء المبهمة وميزوا بينها على أساس الدّور المحوري الذي تحققه كل مجموعة منها وبيّنوا أهمية العلاقة بين المجموعات المبهمة[9] (1). وحدّثوا في هذا الباب عن وظيفة الأسماء المبهمة في الجملة ووصفوا استغناءها عن الشريك أو المصاحب في باب المطابقة بما تحمله من سمات في بنيتها. فالذي وأخواتها عاجزة بمفردها عن تحديد إحالتها الحا صلة عند الاستعمال وهي مع ذلك متركّبة من سمات الجنس والعدد بالإضافة إلى إمكانية تركّبها من سمة العاقلية. وهذا ما يجعل بنية هذه الأسماء معقّدة نسبيا . فهي تعابير مبهمة غير مستقلة إحاليا من ناحية أولى و موسومة ببعض السمات الدّلالية الأساسية التي تجعلها متباينة فيما بينها من ناحية ثانية.

---

[9] ــ يمكن التوسع في هذه المسألة بالعودة إلى سيبويه ، الكتاب /ج2/77-78و188-189 و383-384 وإلى أبي علي الفارسي ، المسائل المشكلة /249)

وقد قابل النحاة بين الأسماء الموصولة بالنظر إلى ما تحمله من سمات مقولية صنّفها الشريف في دراسته أبنية الضمائر وتفريقه بينها إلى "وجوبية" و"ممكنة" (الحوليات 2008/53،) . فـ{التي} تشارك {الذي } في بعض السمات من قبيل العاقلية [± عاقل] والعدد [± مفرد][10] ولكنها تختلف عنها في سمة الجنس [± مذكر] وهي في هذه الحالة سمة وجوبية تزيل اللبس الدلالي بين الاسمين وتوجب وجها واحدا في المطابقة. و{ مَنْ } و{ مَا } تختلفان في سمة [± عاقل] بما أنّ { مَنْ } لا تكون إلا لذوات من يعقل و { مَا } لذوات ما لا يعقل وصفات مَنْ يعقل .

غير أنّ النّاظر في الدرس اللّساني الحديث يلاحظ أنّ القضايا المذكورة أعلاه تخ تزل بعض الصعوبات التي اصطدم بها شومسكي أثناء اهتمامه بعمليات النقل والمطابقة ونقل السمات والتقديم والتأخير واهتمامه بطرق تمثيل الجملة المتضمّ نة لواحد من الأسماء المبهمة نحو جملة الاستفهام و جملة الشرط والجملة الخبرية وغيرها من الجمل . فرغم التصنيفات التي وضعها في دراسته مسألة المطابقة في باب المضمرات (expletives) كتمييزه بين المطابقة الغنية التي تكون سماتها قويّة (Strong Features) و المطابقة الفقيرة التي تكون سماتها فقيرة (Weak features) (1995/ 349) وتمييزه بين السمات المؤوّلية (Interpretable features) والسمات غير المؤوّلية (Uninterpretable features) (16/2002) واعتماده النقل آلية من آليات اختبار المطابقة وفحص السمات الإعرابية والتصريفية ، فقد واجه صعوبات في وسم الأسماء المبهمة من قبيل [what] و[who] ووسم الضمير [It] و

[10] - يذكر في هذا السياق أنّ النحاة العرب يُجرون جمع غير العاقل مجرى المفرد المؤنث العاقل فيُحمل الجمع على المفرد حمل الفروع على الأصول في باب التعليل النحوي . يمكن التوسّع في هذه الظاهرة بالعودة إلى مقال " بن حمودة" (2002) "المطابقة في اصطلاح النحويين: مفهومها وعلاماتها " ، ص8 وما بعدها .

الاسمين [There] و [that] وتساءل عمّا إذا كان ثمّة ما يدل على العدد والجنس والحالة الإعرابية في هذه الأسماء (Chomsky، 155/1995 و21-20/2002) .

وقد خلص إلى أنّ الاسم المبهم لا يحمل السمات المطابقية في ذاته وإنما يكتسب سماته ممّا يكون معه في التركيب النحوي . من ذلك أنّ الاسم المبهم [There] في الجملتين (1أ) و(1ب)

1أ - There is a man in the room

1ب- There are men in the room (Chomsky، 155/1995).

لا يحمل سمات مطابقية في ذاته وإنما يأخذ سماته مما يكون بعده من الأسماء. فهو في (1أ) يكتسب سماته المقولية وهي [+ مفرد/ +مذكر] من الاسم المصاحب له (a man) وفي (1ب) يكتسبها من الاسم (men) فيصبح[There] في هذه الحالة دالاّ على الجمع وسماته هي [- مفرد /+ مذكر] . وعلى هذا الأساس تعامل مع [it] و [that] وبيّن أهمية التّابع في وسم الاسم المبهم المتبوع . فإذا قلت كما في (2أ): It seems that John is intelligent فإنّه ليس بمقدورك تحديد سمات الضمير [it] إلا بما يصاحبه في التركيب النحوي وكذا الأمر بالنسبة إلى [that] لأنّه بإمكانك أن تقول (2ب):

"It seems that a lot of people are intelligent " (Chomsky، 1995/ 261 و21/2002) . فيحمل الاسم [that] سمة [- مفرد] المتمكّنة في الاسم (people) في (2ب) وقد كان في (2أ) موسوما ب [+ مفرد] المتمكّنة في الاسم (John) .

خلاصة هذه الملاحظة إذن أنّ السمات التصريفية في [There] و [that] و[it] لا تظهر في هذه الأسماء باعتبارها من المبهمات المتبوعة وإنّما تتحدّد بما يكون بعدها من

عناصر تابعة. ولذلك ربط شومسكي عملية الوسم بالتركيب النحوي وميز بين الوسم الظاهر والوسم غير الظاهر في البنية المنطقية (LF) وبين السمات المؤوّلية والسمات غير المؤوّلية الواقعة في منطقة التقاطع بين الشكل الصوتي والشكل المنطقي (2002 /10-11) . وقد خلص إلى أنّ السمات غير المؤوّلية ليس لها قيمة محددة مثل السمات المؤوّلية ولكن في حالة المطابقة يصبح الفرق بين النوعين من السمات منعدما (نفسه) .

ويبدو أنّ ارتباط عملية الوسم في النحو الإنجليزي بالتركيب النحوي قد كان من الأسباب التي دفعت شومسكي إلى إعادة النظر في عملية النقل ضمن نظرية الفحص (Checking Theory) التي تعنى بدراسة السمات الإعرابية للفعل والاسم في الشكلين الصوتي والمنطقي (279/1995). فلم يعد النقل آلية يختبر بها اللساني ما يطرأ على الأبنية من تحويلات وإنّما أصبح آلية لفحص سمات الاسم الإعرابية والتصريفية في البنية النحوية (نفسه / 296) .

وقد أفضى الاهتمام بمفهوم النقل وما يترتب عليه من تشريع للسمات المطابقية إلى ظهور عدد من الصعوبات في النظرية التوليدية حاول شومسكي تداركها بتقييده عملية النقل بشروط ومبادئ من قبيل شرط الربط الأدنى (Minimal link condition) (نفسه/ 294و311) ومبدإ الإرجاء المقترن بمفهوم الاقتصاد في النقل (Economy of derivation) (نفسه/249) والملاذ الأخير (Last resort) (280/1995و296). ولكن ذلك لم يكن كافيا لتصميم برنامج متكامل من شأنه أن يعفينا من إعادة النظر في بعض تصوراته النظرية و من اختبار مدى نجاعة الحلول المقترحة لفحص السمات الشكلية للاسم المبهم خاصة أنّ شومسكي يسعى، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه ، إلى تقديم بعض قواعد النحو الإنجليزي على أساس أنّها مبادئ عامّة تفسر القضايا التي تُطرح في النحو الإنجليزي ذاته وتصلح لتفسيرها في ألسنة بشرية أخرى.

وعلى هذا الأساس فإنّ اختلاف النظم اللّغوية في ظاهرة الوسم المطابقي قد يكون سببا وجيها في بروز تصورات لسانية متباينة ومناسبة تساعد بعض النظريات النحوية على بيان ما تمتّع به من نجاعة وصفية وتفسيرية . فالنظام الذي يحدّد سمات الاسم المطابقية في التركيب وخارجه يكون مهيّأ أكثر من غيره من النّظم التي تحدّد سمات الاسم المطابقية داخل التركيب فقط ، لاستيعاب مختلف القضايا اللّغوية ال تّي تولّدت من النّظام أو التّي يمكن أن تتولّد منه وتعليل ما يوجد بينها من صلات . فرغم كون السعي إلى مجاوزة اللسان الواحد مهمة حديثة في اللسانيات فإن ما توصّل إليه النحاة في دراستهم لقضايا الوسم المطابقي وتمييزهم بين الأسماء التّامة والنّاقصة من مقاييس ناتج عن رؤية عامة للسان العربي قد تسمح لها بأن تكون مبادئ كلية لا مقاييس جزئية .

3 -2 الإعراب الموضعي :

الإعراب الموضعي مفهوم موصول بالموضع باعتباره بعدا مكانيا في البنية العاملية وهو ضرب من الوسم الإعرابي يوازي الإعراب بالعلامة علّل به النحاة اكتساب الأسماء المبهمة غير المعربة سمات إعرابية تخوّل لها شغل وظائف نحوية مختلفة .

وقد تحدثوا في هذا الباب عن وسم الاسم المتمكن إعرابيا واعتبروا الضمة والفتحة والكسرة علامات وسم الأسماء المفردة السالمة المتمكنة . وأضاف إليها ابن السراج التنوين وهو عنده (الأصول ،46/1)" نون صحيحة ساكنة " تلحق الاسم المتصرّف السالم متى كان نكرة . و ميزوا بين الأ سماء الصحيحة والأسماء المعتلة وعلّلوا عدم ظهور علامة الإعراب على معتلّ الآخر من الأسماء بكون حرف العلة " ينأى عن تحمل الحركة " (نفسه) .

و عالجوا في هذا السياق الأسماء المبهمة بتحديد سماتها الإعرابية انطلاقا من المواضع النحوية التي تجري فيها لأنّ الموضع ، في تصوّرهم ، يكسب المبهم سماته الإعرابية باعتباره شبكة وسمية ثابتة في باب الإعراب والعمل النحوي .

وبما أنّ علامات الاسم المعرب سمات تبرز الاختلافات الجارية في محلاّت الجملة فإنّ إعراب المبهم عندهم إعراب تقديري موضعي (الجرجاني، المقتصد /149). فالاسم المبهم المبني يقع في موضع من مواضع الاسم الإعرابية فيوسم إعرابيا ووظيفيا (الأنباري ،الإنصاف ، 326/1-327). وعلى هذا الأساس وصف عاشور مقولة الموضع في النظرية النحوية العربية بكونها" أشمل من أن تقتصر على المعرب من الكلم"(333/2005). وعدّ الإعراب بالموضع في مقابل الإعراب بالعلامة : "ضربا من التصريف والاختلاف الدّاخلي الواقع في فضاء المواضع الإعرابية "(نفسه) .

يتبيّن ممّا تقدّم أنّ الإعراب الموضعي من المبادئ الهامّة في الوسم الإعرابي المعنوي عند النحاة العرب . فقد بينوا من خلاله مدى التواصل والتلازم بين المبهم وغير المبهم من الأسماء . وقدّموا تصوّرا للموضع سمح لهم بالتحكّم في مختلف المسائل النحوية وصفا وتفسيرا. ويبدو أنّ تردّد المحدثين في وصف بعض المبهمات في البنية النحوية مترتب في ظنّنا على غياب مفهوم الإعراب بالموضع في الدرس اللساني الحديث . ولذلك عدّ شومسكي بعض المبهمات من قبيل [There] غير موسومة إعرابيا . وهي خالية من الإعراب في تقديره لكونها لا تحمل حالة إعرابية . وقد تحدّث في هذا الباب عن عدم وجود سمات شكلية (Formal features) خاصّة بها باستثناء صنفها المقولي (1995 / 287) .

ورغم أهمية الصنف المقولي في تحديد المبهم وتمييزه من غيره من الأسماء كتمييز شومسكي [there] بسمة الحذف (Deletion) وهي سمته الشكلية الوحيدة التي تجعله

يفي بشروط مبدإ الإسقاط الم وسّع (EPP)، فإنّ انعدام الأثر في البنية يجعله غير موسوم إعرابيا ووظيفيا[11].

المهمّ في هذا الموضع أنّ تعرّي المبهم من الإعراب وبالتالي من الوسم الوظيفي في النحو التوليدي يدل على اختلاف المناويل اللسّانية في الوصف والتفسير وعلى تفاوتها في التحكّم في هذا النّوع من الأسماء .

وممّا يدلّ على ما يوجد بين النظرية النحوية العربية والنحو التوليدي من اختلاف في تناول المبهمات أن شومسكي قد اعتنى بها وتعامل مع مختلف قضاياها في مصنفاته ، ومع ذلك فقد جعلها في موضع واحد ولم يفرق بينها مثلما فرق النحاة العرب بينها على أساس أصنافها. وهو ما دعا بعض الدارسين إلى التساؤل عن مدى نجاعة التصوّر التوليدي الذي يدرج أدوات الاستفهام والموصولات الاسمية وأدوات الشرط في موضع واحد (ن. وليلاي كندو ، 2004/ 304-306) .

ورغم تنبيه التوليديين إلى أهمية العلاقة بين الاستفهام و الموصول و الشرط فإنّ تصنيفهم مختلف ال عناصر المذكورة ضمن موضع إعرابي واحد هو الم وصول (Complementizer) (Rouveret in Chomsky 1987/21) يفسر عدم كفايتي المنوال الذي اعتمدوه سواء في التحكّم في هذا النوع من الأسماء المبهمة أو في تطبيقه على الأبنية المذكورة في مناويل أخرى .

[11] _ The expletive has neither case nor ϕ-features. FF(there) contains only D, which suffices to satisfy the EPP: the expletive has no formal features apart from its category(Chomsky, 1995,287).

4-في العلاقـــة بين الأبنية المتركّبة بالذي وأخواتها:

ذكرنا في فقرة سابقة أنّ المدرسة التوليدية تجمع الموصولات وأدوات الاستفهام والشرط في م وضع واحد. ونشير في هذا الموضع إلى أنّ معالجتها لم بحث المبهمات يتنزّل في إطار دراسة الأبنية النحوية المتركّبة به ا وتحديد ما ينشأ بينها من صلات . ويبدو أنّ الوعي بأهمية العلاقة بين الأبنية النحوية في الوصف والتفسير قد جعل منها موضوعا بارزا في الأنحاء القديمة وفي الدراسات اللسانية الحديثة . فقد ذكر يسبيرسن(Jespersen) في هذا الباب مثلا أهميّة العلاقة بين الأبنية النحوية في بيان وجوه اتصالها وانفصالها . فعدّ البنية المتركبة بالموصول الاسمي شبيهة ببنية الخبر بمعناه البلاغي إلاّ أنّه فرّق بينهما على أساس أنّ البنية الخبرية بنية تامة تعبر عن اعتقاد المتكلم الذي ينعكس في مستوى الإنجاز قيمة دلالية مثبتة أو منفية وأنّ زيادة الموصول الاسمي في تلك البنية تجعلها ناقصة مفتقرة إلى ما يوضّحها وقد كانت تامّة كما يتضح من المقارنة بين (3أ)و(3ب):

(3أ)- Le chien aboie avec fureur

(3ب)- Un chien qui aboie avec fureur(La philosophie de la grammaire،148).

أو من المقارنة بين (4أ) و(4ب) :

(4أ)- La rose est rouge

(4ب)- Une rose rouge

على اعتبار أنّ (4ب) " وردة حمراء " تطابق تماما (5) -" الوردة التي هي حمراء " Une rose qui est rouge" (نفسه).

ولم يغفل شومسكي بدوره عن معالجة العلاقة بين الأبنية النح وية في إطار اهتمامه بفهوم المزج (Merge) وما يترتب عليه من مفاهيم من قبيل مفهوم التضمّن المباشر (

Immediately –Contain) والوحدة المُتضمّنة (Member-of) ومفهوم التحكّم المكوّني (C-Command) . فالبنية (John left) تختلف عن البنية (That John* left) في كون البنية الأولى موسومة بالتمام وأن المكوّن الأوّل والثاني فيها مترابطان عامليا بما يجعل منهما وحدتين متضمّنتين في البنية تضمّنا مباشرا. في حين تكون البنية الثانية لاحنة لأنها تفتقد إلى وحدة معجمية (β) مجاورة للوحدة (α) حتى تتسلّط عليها فتنشأ بينهما علاقة عاملية توضّح اعتقاد المتكلّم وتعبّر عنه . وقد أطلق على كلّ واحدة منهما في علاقتها بالأخرى مفهوم "المجاور" أو "الأخت" (Sister) (ن. 292/1995 و3/2002-4) .

ما نستنتجه إذن أنّ دراسة المبهمات في المنوال التوليدي ، وفي مناويل لسانية أخرى ، قد كانت في إطار معالجة التراكيب النحوية و المقارنة بين الأبنية وما تنبني عليه من حيزات ومواضع. فليس للمبهم سمات دلالية خارج التركيب وإنّما هو مكوّن أو وحدة معجمية تشغل موضعا إعرابيا بعينه وتساهم في التركيب النّحوي وفي بناء العمل المقصود منه . ولذلك اقترن وسمه بالعناصر المصاحبة له في البنية الإعرابية .

ومع أنّ هذه المقاربة قد ساهمت في تقريب المبهم وبيان خصائصه التركيبية والدلالية التي تميّزه من سائر الأصناف الأخرى فإنّها لم تخل من النّقد لأنّ عدم تفريقها بين واسمات الاستفهام اللفظية والعناصر الواسمة للموصول والشرط لم يؤدّ ،كما هو منتظر منه ، إلى تكوين منوال موحّد وشامل قادر على معالجة مختلف القضايا اللغوية التي تثيرها الأبنية النحوية الموسومة بها (ن. على سبيل الذكر الشريف، 132/2002-144) . فالاتجاه التوليدي يسعى من ناحية إلى بناء نحو كلّي هدفه البحث في مجموعة المبادئ القادرة على تقييد مختلف القضايا داخل اللغات ومن ناحية ثانية فهو لا يختار من الوقائع اللغوية إلاّ ما يدعم أنموذجا مطروحا أو

يحضه[12]. وهذا التصوّر يقرّ ضمنيا حاجة المنوال إلـى قوانين تدعمه حتّى يحقّق أهدافه، خاصّة أنّ كفاية منوال ما ليست مرهونة فقط بـ " تخصيص ووصف ما يلاحظ من الظواهر (...) بل أيضا ما لا يمكن أن يلاحظ منها " (الفاسي الفهري،53/1988) .

فإذا حاولنا النظر في الأبنية المذكورة في العربية بدا لنا قصور المنوال التوليدي على استيعاب القضايا التي تثيرها الواسمات اللفظية في هذا النظام لأنّ النحاة العرب يميّزون بينها ويصنّفونها ،لاعتبارات معنوية، إلى مجموعات تمكّنهم من وصفها وتحديد خصائصها . وقد ذكر سيبويه في هذا الباب أنّ " من وما تكونان في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذي " (الكتاب،398/2) وذكر في موضع آخر أنّ " مَنْ " و"ما" و" أيّ" أسماء يجازى بها وتكون بمنزلة الذي (نفسه، 69/3) . وهذا يعني أنّ هذه المبهمات تمثّل قاسما مشتركا بين الأبنية النحوية الثلاث . وقد نصّ المبرّد على أنّ المبهمات المذكورة هي نفسها فـي مختلف الأبنية النحوية بمقابلته بينها و بين الألف وأم في باب (أم) و (أو) . فـالألف وأم " لا ينقلان عـن

الاستفهام كما تنقل هذه الحروف فتكون جزاء ويكون ما كان منها يقع للناس وغيرهم نحو من وما وأيّ كذلك ويكون في معنى الذي "(المقتضب، 289/3-290) .

والمتضمن في هذا الرأي إذن أنّ { مَنْ،ما ، أيّ } واسمات متحرّكة بين بنية الاستفهام وبنية الشرط وبنية الموصول وهو ما يجعل هذه الأبنية متشابهة ومتداخلة بما يشرّع للتساؤل عن كيفية التمييز بينها عندما يشغل نفس المبهم موضع الفائدة في كل واحدة منها ؟ . ما هو

[12]- يمكن التوسع في هذا الموقف في أطروحة وليلاي كندو ، العلاقة بين الأبنية النحوية من خلال المقتضب وشرح الكافية ، مرقون بكلية الآداب منوبة 2003/23-32.

السبب الذي يجعل "أيّ" مثلا لا تدل إلاّ على معنى الاستفهام في قولك : أيّهم يأتني ؟"(كذا وردت) ولا تدلّ إلا على معنى الشرط في قولك :" أيّهم يأتني أكرمه"[13]

لقد أرجع الدارسون إشكالية أصل الدلا لة في هذه المبهمات إلى التركيب النحوي فعدّوا دلالة المبهم على الاستفهام أو الشرط أو الموصول مقترنة بالأبنية الإعرابية وما تشتمل عليه من مواضع ومحلاّت ورتب . وقد ذهب المنصف عاشور في هذا الباب إلى تقدير بنية نحوية دلالية غير ظاهرة تتولّد انطلاقا منها مختلف تلك الدلالات (ظاهرة الاسم ،2004،668-671) . وهو ما يشير إلى وجود " خيط جامع بينها ومفهوم واحد تتولّد منه سائر معانيها وتتكيّف بحسب مقاصد المتكلّم وأساليبه في التعامل اللغوي" (نفسه) .

وهذا التصور له مبرّراته في النظرية النحوية العربية ، فقد تعامل ا لنحاة مع الأبنية العاملية باعتبارها حيزات ومواضع . و رصدوا التقاطعات الموجودة بينها ، فكانت جهودهم منصبّة على **رصد** السمات النحوية التي تميّز بنية من بنية أخرى و**تحديد** البنية الأصلية من الأبنية المتفرّعة عنها . فالجزاء يشبه الاستفهام في كثير من الخصائص منها أنّه " يجازى بكلّ ما يستفهم به" (الكتاب ، 59/3) وأنّه " بمنزلة الاستفهام " (الإنصاف ، 627/2) . ولذلك اقترن جواز البنية الشرطية عند البصريين بجواز بنية الاستفهام. ألا ترى أنّه لا يجوز أن يقال " زيدا أضربت؟ " فكذلك لا يجوز أن يقال " زيدا إن تضرب أضرب " (نفسه) .

والجزاء يخالط الاستفهام والموصول من حيث اعتماده على الفعل مظهرا أو مضمرا . فحروف الجزاء والحروف الموصولة لا يليها إلاّ الفعل وحروف الاستفهام " كذلك لا يليها إلاّ الفعل إلاّ أنّهم قد توسّعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك " (نفسه،1/98-99) .

والمستفاد مما تقدم أنّ سيبويه ونحاة البصرة على الأقل قد حملوا ا لبنية الشرطية على بنية الاستفهام . فجعلوا الاستفهام محمولا عليه أو مقيسا عليه والشرط محمولا أو مقيسا

[13] ـ الأمثلة المذكورة أعلاه من شرح المفصّل،21/4.

(الإنصاف ،627/2) . وهذا الضرب من التجريد يؤكد تعالق الأبنية النحوية وانتظامها على أساس علّة الأصل والفرع . حيث تكون بنية الاستفهام في تقديرهم بنية أصلية تتفرّع عنها بنية الموصول وبنية الجزاء . فلاستفهام " أصل الجزاء " (هامش الكتاب ، 59/3) وواسمات الجزاء هي في الأصل واسمات ا ستفهام بما أنّ " كلّ شيء جوزي به إنّما هو منقول م ن الاستفهام " (نفسه) . وعلى هذا جعل سيبويه القول في الجزاء "كالقول في الاستفهام " (نفسه) وحمله عليه في كلّ موضع .

وقد علّل أصالة الاستفهام على الج زاء بكون الجزاء غير متمكّن في موضع الصدارة الذي يكون في الأصل للاستفهام والتوكيد والنفي (ن. الكتاب 71/3-72و 74-75) . فموضع الصدارة يبقى شاغرا في الجملة الشرطية مثلما يبقى شاغرا في الجملة الخبرية ويمكن تعجيمه بما النافية و بإنّ المؤكّدة وبألف الاستفهام لأنّ الألف " تقع في صدر الكلام كما تقع ما النّافية وإنّ المؤكدة " (السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، 46/1). وهذا التصوّر يجعل الاستفهام عندهم أسبق من الجزاء لأسبقيته في الموضع . تقول " من يفعل ذاك أزره " و " أمن يفعل ذاك أزره " فالألف أدخلت على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم تغيره وهي في ذلك بمنزلة " الواو والفاء ولا ونحو ذلك ، لا تغير الكلام عن حاله " (الكتاب ، 82/3). فهي تتصدر الكلام وتربطه بما سبق مثلما تربط الواو والفاء الكلام اللاّحق بالسابق . وهي تدخل في نظر سيبويه على متى و من ونحوهن إلاّ أنّهم تركوها " حيث أمنوا الالتباس " (الكتاب،98/1) .

يبدو مما تقدم أن سيبويه قد ربط أصالة بنية الاستفهام على بنية الجزاء بأصالة الألف في الاستفهام . فهي أصل موضوع لآداء الاستفهام وما عداها فرع عليها وقدرتها على تعجيم موضع الصدارة تجعل موضعها متقدما على موضع الجزاء في الكلام . وهو متقدّم على موضع الموصول لأن الموصول وما بعده يملأ موضعا إعرابيا في البنية الخبرية فيكون بمنزلة زيد " يحتاج إلى جزء

آخر ينظمُّ إليه حتى يكون كلاما مستقلا . تقول " الذي قام صاحبك "، و "الذي ضربته منطلق " فيكون بمنزلة" زيد منطلق "(المقتصد،314/1) .

المهم في هذا السياق أن المقابلة بين الأبنية النحوية المتشابهة وحمل بنية على أخرى على جهة حمل الفروع على الأصول يفضي إلى إجراء مسترسل يمكّن من بلورة البنية المجرّدة الموصولة بدورها ببنية مقامية تصور مواقف المتكلم والمخاطب من ناحية، ويساعد على تمثل القوانين والكليات العامة المسيرة لمختلف الأبنية النحوية من ناحية ثانية .

فمفهوم "الإعراب الموضعي" أو" الوسم الموضعي" الذي قدّمه النحاة لتعليل وسم المبهمات إعرابيا يبدو من الأصول العامة أو المبادئ الكلية التي يمكن اعتماده في وسم هذا النوع من الأسماء في ألسنة أخرى خاصة أنّ مختلف الألسنة البشرية تشترك في كون التركيب النحوي مجموعة من العلاقات الإعرابية العاملية بين الحيزات والمواضع .

بل إن مناقشتهم ظاهرة الإبهام في الذي وأخواتها وما أفضت إليه من اهتمام بمراتب الإبهام وقضايا الأصل والفرع و الإعراب والبناء و الجواز وعدم الجواز و مشاكل اللبس المتصلة بها يدلاّن على كفايتي المنوال الذي وضعوه سواء في وصف النظام النحوي وما يجري فيه من دلالات أو في كيفية توظيف ذاك النظام في باب الإجراء والتداول .

خاتمـــــــة :

حاولنا في هذا البحث دراسة الذي وأخواته في العربية ومناقشة بعض الأفكار التي ساقها شومسكي بخصوص المبهمات في عدد من مناويله الجزئية . ولم يكن بحثنا هذا مقارنة بين الآراء الصادرة عن التصور التوليدي وتلك التي صاغها النحاة العرب وحققوها في نماذج تعليلية بقدر ما كان موجها إلى الاستدلال على بعض الافتراضات التي وضعناها في مقدمة العمل ومنها أنّ قضايا المطابقة و الوسم الإعرابي من المظاهر الدّالة على مدى الملاءمة بين عمليتي الوصف والتفسير في النظرية النحوية العربية .

وقد خلصنا في إطار تتبعنا ظاهرة الإبهام من خلال مجموعة الذي وأخواتها ومحاولتنا فهمها إلى عدد من النتائج المبرهنة على وجاهة التصورات النحوية العربية في الموضوع المدروس ومنها أنّ:

1ـ مفهوم النقصان الذي استدلّ به النّحاة على عدم تمام الاسم وكماله يعكس منهجهم في التّعامل مع بعض القضايا الإعرابيّة الدّلاليّة المتولّدة من علاقة أقسام الكلام بعضها بالبعض الآخر. فقد حملوا الأسماء النّاقصة على الحروف ا لمتأصّلة في الإبهام وميّزوا بين هذه الأقسام حين بيّنوا اختلافها من جهة نوعها ومقاييس تصنيفها وتحليلها . وقد قدّموا في هذا الباب معلومات جديرة بالاهتمام منها أنّ النّاقص مبهم لا يدلّ بنفسه على مسمّاه ولا يستقلّ بمحلّ تركيبي فهو شديد الحاجة إلى غيره ليكمل معناه ويرفع إبهامه.

2 ـ عنايتهم بمراتب الموصولات الاسمية في حيز الإبهام تؤكّد نجاعة المنهج الذي اعتمدوه في الوصف والتفسير. فليست العلاقة بين حيز المبهم وحيّز غير المبهم علاقة تقابلية بقدر ما هي علاقة تراتبية قائمة على نوع من الاسترسال أدّى في كثير من الأ حيان إلى تفسير ما يوجد بين العناصر المتراتبة من تماسّ دلالي وتواصل بين التركيب والمقام التخاطبي .

3 - المبهم في النظرية النحوية العربية في غنى عن الشريك أو المصاحب نظرا لما قد يحمله من سمات تصريفية في بنيته .

4ـ الإعراب الموضعي مفهوم أدرجه النحاة لاعتبارات نحوية لاشك أنّها ذات علاقة بوقوع الأسماء المبهمة غير المبنية في المحلاّت الإعرابية المقتضية للعلامات .

5ـ الأسماء المبهمة نحو مَنْ ومَا والذي وأيّ قد تعبر عن الشرط والاستفهام والموصول ولكنها تختلف حسب ما تجري فيه من مركبات .

ومع أن هذه النتائج تفضي في النهاية إلى بيان أهمية مبحث الإبهام باعتباره من المباحث التي مكنت النحاة القدامى من صياغة رؤيتهم للسان العربي وتصورهم له ، فإنّها تؤكّد في الآن

نفسه ما يتمتع به هذا المنوال من قدرة على استيعاب قضاياه وتعليلها وهو منتهى ما تطلبه الأنحاء القديمة وتسعى إلى تحقيقه اللسانيات الحديثة.

قائمة المراجـع المعتمدة في البحث:

- **ابن حمّودة** (رفيق)

- 2002، المطابقة في اصطلاح النحويين : مفهومها وعلاماتها ، ضمن مجلة دراسات لسانية ، المجلد 5 .

- 2004 ،الوصفية مفهومها ونظامها في النّظر يات اللّسانية، دار محمّد علي الحامي للنشر، تونس.

- **ابن السرّاج أبو بكر محمّد** (316)

- الأصول في النّحو، 3 أجزاء، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، بغداد.

- **ابن يعيش (موفق الدّين)** (643 هـ)

- شرح المفصّل، 10 أجزاء، عالم الكتب ، بيروت.

- **الأستراباذي (رضيّ الدين)** (688 هـ)

- 1973، شرح الكافية، 5 أجزاء، تحقيق يوسف حسن عمر، م نشورات جامعة بنغازي ، ليبيا .

—**الأنباري (أبو البركات كمال الدّين)** (577 هـ)

- 1961، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين . مجلّدان، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، مصر

- **البعزاوي (محمد الصحبي)**

- 2005، حدثا الاستخبار والإخبار بين سي بويه وأوروكيوني، مجلّة موارد، ع10،كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، تونس.

- **الجرجاني (عبد القاهر** (471 هـ)

- 1982، المقتصد في شرح الإيضاح، جزءان، تحقيق د . كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد، العراق.

- **الزّجاجي (أبو القاسم)** (337 هـ)

- 1982، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، دار النّفائش ، بيروت.

- **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)** (180 هـ)

- 1990، الكتاب، 5 أجزاء، تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون، دار سحنون للنشر والتوزيع.

- **السيرافي (أبو سعيد)** (368 هـ)

- 1986، شرح كتاب سيبويه، الجزء الأوّل حقّقه وقدّم له وعلّق عليه د .رمضان عبد التوّاب، د. محمود فهمي حجازي، د. محمد هاشم عبد الدّايم.

- 1990، الجزء الثّاني ، حقّقه وعلّق عليه د . رمضان عبد التوّاب ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب.

- **الشاوش (محمد)**

- 2001،أصول تحليل الخطاب في النّظرية النّحوية، نشر المؤسّسة العربية للتوزيع، تونس.

- **الشريف محمد صلاح الدّين**

- 2002، الشرط والإنشاء النّحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات، منشورات كلية الآداب منّوبة، تونس.

- 2007 ، دور صيغ الفعل العربي الخمس في وسم الجهة والمظهر ، حوليات الجامعة التونسية ع52، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة.

- 2008، أوقد سألتمونيها بحث في مظاهر من العرفان الجماعي المختزن في البرنامج النحوي ، حوليات الجامعة التونسيةع53، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة.

- **عاشور (المنصف)**

- 2004 ، ظاهرة الاسم في التفكير النّحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، ط 2،منشورات كلية الآداب منّوبة، تونس .

- 2005، د روس في أصول النّظرية النّحوية العربية من السّمات إلى المقولا ت أو لولبية الوسم الموضعي ، مركز النّشر الجامعي، تونس.

- **الفارسي (أبو علي)** (377 هـ)

- المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد

- **الفهري (الفاسي)**

- 1988، إ شكال الرتبة وباب الاشتغال ، بعض الملاحظات المنهجية ، في اللسانيات واللسانيات العربية ،دار قرطبة للطباعة والنشر ، المغرب.

- **كندو (وليلاي)**

- 2003، لعلاقة بين الأبنية النّحوية من خلال المقتضب وشرح الكافية . بحث لنيل شهادة الدكتورا الموحّدة، مرقون بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس.

- **المبرّد (أبو العباس محمد)** (285 هـ) ،

- 1963، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، 4 أجزاء، عالم الكتاب، بيروت.

- **الهيشري (الشاذلي)**

- 2003 ، الضّمير : بنيته ودوره في الجملة، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس.

- **Chomsky (Noam)** :
  - 1995, The Minimalist Program, MIT, Massachusetts – london - England .
  - 2002 , Derivation by Phase
  - 2005, On Nature and Language, CAMBRIDGE University Press, Third printing 2005.
- **Crystal (David):**
  - 1997, A Dictionary of Linguistics and Phonetics, BlackWell Publishers Ltd 1997.
- **Jespersen (Otto)** :
  -1977, La philosophie de la Grammaire, Les Editions de Minuit,Paris.
- **Rouveret (Alain)**:
  - 1987, « La nouvelle syntaxe » in Chomsky (1987)ed. du Seuil-Paris.
- **Tésnière (Lucien)** :
  - 1988 ,Eléments de syntaxe structurale, 2ème éd. Klincksieck, Paris.